



الجلسة ٦٥٠٧

الاثنين ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد لي باودونغ . . . . . (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين  
ألمانيا . . . . . السيد بيرغر  
البرازيل . . . . . السيدة فيوتي  
البرتغال . . . . . السيد موريس كابرال  
البوسنة والهرسك . . . . . السيدة تشولاكوفيتش  
جنوب أفريقيا . . . . . السيد ماشاين  
غابون . . . . . السيد ميسوني  
فرنسا . . . . . السيد آرو  
كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو  
لبنان . . . . . السيد سلام  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير بارام  
نيجيريا . . . . . السيد أميفوري  
الهند . . . . . السيد كومار  
الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد ديكارلو

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار (١٩٧٠) (٢٠١١)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في ليبيا

إحاطة إعلامية لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

الرئيس (تكلم بالصينية): سوف يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من السفير خوسيه فيليبي موريس كابرا، الممثل الدائم للبرتغال، الذي سيتكلم بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وأعطي الكلمة الآن للسفير موريس كابرا.

السيد موريس كابرا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، يا سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لي لكي أقدم التقرير الأول للجنة المنشأة مؤخرا عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن الجماهيرية العربية الليبية.

ونص هذا التقرير، الذي سينشر بالكامل على الموقع الشبكي للجنة، وهو متاح بالفعل، يعطينا صورة عن الأنشطة المضطلع بها حتى اليوم من جانب اللجنة. وسأتلو الآن العناصر الرئيسية الواردة في تقرير اللجنة.

تم توسيع نطاق ولاية اللجنة، التي وردت لأول مرة في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، في وقت لاحق بموجب القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) لتتنطبق أيضا على التدابير المتخذة في ذلك القرار. وبوجه عام، تشمل مهام اللجنة الإشراف على الحظر المفروض على الأسلحة، وحظر السفر وتجميد الأصول وحظر الرحلات

الجوية للطائرات الليبية. ويوجد حاليا ١٨ فردا تحدد خضوعهم لحظر السفر، و ١٣ فردا و ٥ كيانات تحدد خضوعهم لتجميد الأصول.

وقد اجتمعت اللجنة مرتين، منذ اعتماد هذين القرارين، في مشاورات غير رسمية تليها جلسة رسمية لتسيير أعمالها. ونظرت اللجنة علاوة على ذلك، قبل اجتماعها الأول، في طلب عاجل للحصول على استثناء من الحظر المفروض على الرحلات الجوية المذكورة، وفقا للفقرة ١٧ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، وذلك للسماح لإحدى الدول الأعضاء بإخلاء رعاياها من الأراضي الليبية باستخدام طائرة مملوكة لشركة ليبية، وأقرت اللجنة الطلب المذكور على وجه الاستعجال.

وبعد مناقشة عدة مقترحات لفترة وجيزة في مشاورات غير رسمية في ٢٥ آذار/مارس، وافق أعضاء اللجنة على اعتماد هذه المقترحات في جلسة رسمية بعد ذلك مباشرة. وهكذا، اعتمدت اللجنة في اجتماعها الأول، مبادئ توجيهية مؤقتة لتسيير أعمالها. ووافقت على مذكرة شفوية تتضمن تذكيرا لجميع الدول الأعضاء بأن تقدم تقريرا إلى اللجنة عن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الحظر المفروض على الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول في غضون ١٢٠ يوما من اعتماد القرار. ووافقت اللجنة أيضا على تحديث لقوائمها المتضمنة للأفراد والكيانات. وأخيرا، اتفقت على إصدار بيان صحفي عن أعمالها. وسوف تتاح جميع هذه الوثائق على الموقع الشبكي للجنة.

وبالإضافة إلى ذلك جرى تنبيه أعضاء اللجنة، في المشاورات المسبقة في إطار مسائل أخرى، إلى بعض المقترحات المقبلة بشأن طلبات إدراج أسماء إضافية من أعضاء اللجنة. كما استمعوا إلى عرض موجز لآخر المستجدات من الأمانة العامة عن حالة تعيين فريق الخبراء، الذي سيتألف من ثمانية خبراء، على نحو ما نص عليه القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). وعقب

الحفاظ على استقلاله وسلامته الإقليمية، ووحدة بلده الوطنية، كما جاء في القرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

والتنفيذ الفعال لنظام الجزاءات أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد، ومن هنا تأتي أهمية مشاركة الدول الأعضاء بنشاط في تنفيذه. وأود هنا أن أذكر الدول الأعضاء بالتزاماتها بتقديم التقارير الناتجة من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وأن أشدد على مدى أهمية أن تتلقى اللجنة على وجه السرعة تقارير التنفيذ الوطنية، التي يحين موعد تقديمها في غضون ١٢٠ يوماً، أي قبل ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وأود أن أقول كلمة أخيرة بشأن الشفافية التي التزمنا بها في عمل اللجنة، والتي سنحاول دائماً تحسينها. ورغم أن هذه ما زالت مرحلة مبكرة من وجود اللجنة ورغم قصر فترة الإنجازات التي يتعين الإبلاغ عنها، يسرني جداً أن تجري الإحاطة الأولى هنا في جلسة مفتوحة أمام جميع الأعضاء. ذلك أن نجاح العقوبات يكمن في المساهمة النشطة من جانب الدول في تنفيذها، والتزامها وفهمها للأنظمة، الأمر الذي لا يتعزز إلا عن طريق الشفافية. وسنحاول أن نبقي الأمور على هذا النحو، إذ نعتزم تنظيم إحاطات إعلامية غير رسمية لعموم الأعضاء، كلما دعت الحاجة، عن أعمال اللجنة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير موريس كابال على إحاطته الإعلامية.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.  
رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

مناقشة أولية لاستفسار ورد من إحدى الدول الأعضاء بشأن نطاق تجميد الأصول، وافق أعضاء اللجنة على النظر في مشروع الرد بموجب إجراء عدم الاعتراض الخطي. وقيد النظر كذلك طلب عاجل مقدم من دولة عضو أخرى التماساً لتقديم توضيحات بشأن ما إذا كان تجميد الأصول ينطبق على الشركات الفرعية التابعة لكيان مدرج في القائمة.

وبذلك أكون قد انتهيت الآن من الخطوط العريضة لأهم جوانب التقرير. وأود من جانبي، أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض العناصر المتعلقة بعمل اللجنة في الإشراف على نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١).

عقدت اللجنة اجتماعين بالفعل، كما أسلفت الذكر، وتمكنت من اعتماد مبادئ توجيهية مؤقتة بسرعة وهي تعمل الآن بكامل طاقتها لأداء مهامها. وستعمل اللجنة على دراسة المزيد من طلبات إدراج الأفراد والكيانات بشأن تجميد الأصول الذي يجب أن يتم، وفقاً للفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، في غضون الأسابيع الثلاثة المقبلة. وتعمل الأمانة العامة أيضاً على استقدام خبراء لإنشاء فريق الخبراء الذي سيساعد اللجنة في تنفيذ ولايتها وتقديم التقارير إلى المجلس عن استنتاجاتها وتوصياتها. ونأمل أن يتم إنشاء الفريق قريباً.

وتشكل الاستجابة السريعة من جانب المجلس، من خلال اعتماد القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، إشارة واضحة إلى تصميمه على معالجة الوضع في ليبيا وتمكين الشعب الليبي، من خلال إجراء حوار وطني، لتحقيق تطلعاته المشروعة إلى الإصلاح السياسي بطريقة سلمية ومستدامة، مع